SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 6, No.2, Jun - Dec. 2024
Pages: 269 ~ 277

دور التسهيلات الائتمانية في تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي

فتحى ساسي احمد قنيدى[1], ابوعجيلة فرج الهوارى[2]

[1]كلية الاقتصاد العجيلات جامعة الزاوية
[2] كلية صرمان للعلوم للتقنية

الملخص

إن التسهيلات الائتمانية المصرفية الممنوحة على هيئة قروض أو استثمارات تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية حيث إن أهمية العوامل النقدية والمالية من عوامل الاستقرار والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث تناول البحث مفهوم التسهيلات المصرفية وعلاقته بالتنمية والنمو الاقتصادي حيث ان للمصارف التجارية العامة دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء, حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية كافة سواء الزراعي أو الصناعي أو الخدمي أو التجاري.

المقدمة

للمصارف التجارية العامة دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء, حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية كافة سواء الزراعي أو الصناعي أو الخدمي أو التجاري, وتعتبر هذه النشاطات هي عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد وتعمل البنوك بدورها في جذب الودائع وبعد ذلك تقوم بتوظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية على هيئة تسهيلات لتحقيق أرباح للمصرف والمساهمة في النمو الاقتصادي للبلد .وإذا لم تقم بدورها المطلوب في توظيفها فهي تحتاج إلى إعادة النظر في سياساتها المتبعة في منح التسهيلات الائتمانية .

إن التسهيلات البنكية الممنوحة على هيئة قروض أو استثمارات تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية إن أهمية العوامل النقدية والمالية من عوامل الاستقرار والتنمية الاقتصادية

مشكلة البحث

لما للمصارف دور مهم وأساسي في تحريك عجلة الاقتصاد لتحقيق التنمية الشاملة , وذلك من خلال وظيفتها الرئيسية والمتعلقة في جذب الودائع وإعادة إقراضها من جديد في شكل تسهيلات ائتمانية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

أن انخفاض نسبة التسهيلات للودائع يعني حرمان قطاعات الاقتصاد المختلفة من الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها المصارف , مما يقلل من قدرة القطاعات الاقتصادية من الزيادة في النمو.

أهمية البحث

أن موضوع التسهيلات الائتمانية المصرفية وعوائدها بالنسبة لتنمية القطاعات الاقتصادية من المواضيع الهامة , وتكمن أهميته في فهم مستوى أداء المصارف التجارية العامة ودورها في خدمة النشاط الاقتصادي وخصوصا في مرحلة بناء الدولة , والتي تتطلب تجميعا للطاقات وحشد المصادر ووضع السياسات الائتمانية التي تضمن الاستخدام الأمثل لها ووصولا إلى تحديد الجوانب الايجابية والسلبية لهذه العلاقة , الأمر الذي سيساعد في تحديد مستوى نجاح و أخفاقات السياسات الائتمانية لمنح التسهيلات في تدعيم الاقتصاد , مما يشكل منطلقا أمام المؤسسات البنكية والجهات العامة في تحديد المطلوب من النظام المصرفي على المستوى الاستثماري , بالإضافة الى أهميتها في فهم دور القنوات الائتمانية في مجمل حركة الاقتصاد القومي

Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
sjst.scst.edu.ly

أهداف البحث

أن تركيز الدراسة على البحث حول أثر التسهيلات البنكية انطلاقا من الفهم العميق لأركان السياسات الائتمانية التي تنظم التسهيلات الائتمانية ومدى تأثير التسهيلات المصرفية على حركة النمو في الاقتصاد والذي يقع مركزها الاستثمار الخاص .

منهجية البحث

لتحقيق أهداف هذا البحث وفي ظل وطبيعة وأهمية وفرضيات البحث وحدوده ، ولكي نستطيع من الإجابة على أسئلة هذا البحث وللوصول إلى كل الجوانب التفصيلية والدقيقة وتتكون من :

- الكتب والمراجع العلمية والدوريات والمجلات المهنية المتخصصة.
- الدراسات السابقة والبحوث التي لها علاقة بموضوع البحث.
- الانترنت.
- الوثائق والنشرات والتقارير والإحصائيات التي لها علاقة بالبحث.

خطة البحث

أشتمل البحث على ثلاثة مباحث بالاستناد على مشكلة وأهمية وأهداف البحث وهى المبحث الاول نظرة تاريخية ومفهوم واهمية تطور التسهيلات الائتمانية المصرفية والمبحث الثانى مفهوم واغراض واشكال التسهيلات الائتمانية اما المبحث الثالث دور التسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادي العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاقتصاد علاقة التنمية الاقتصادية بالتسهيلات الائتمانية

الدراسات السابقة

أن الدراسات السابقة تعتبر مصدرا مهما لكل الباحثين و الدراسيين ، لتساعدهم في تكوين فكرة عن مواضيع أبحاثهم و دراستهم ، وكان من أهم الدراسات العربية والدراسات أجنبية ما يلي: -

1 – دراسة سالمان (1996م) ، بحث منشور بعنوان " دور الجهاز المصرفي الكويتي في تمويل قطاع الصناعة في الكويت خلال الفترة من 1974- 1996م مع الإشارة لبنك الكويت الصناعي " .

2 – دراسة خليفة (1996م) ،" بحث منشور بعنوان التخطيط الاستراتيجي للتنمية والائتمان الزراعي في مصر" .

3 – دراسة قار يدي (Garidi)،(2004م) . بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين حجم الائتمان والمخزون من رأس المال ، وكان من نتائج الدراسة أن زيادة الطلب الناتجة عن التوسع في حجم الائتمان تؤدي إلى زيادة درجة النشاط الاقتصادي.

المبحث الاول

اولا: نظرة تاريخية عن تطور التسهيلات الائتمانية المصرفية

ثانيا: مفهوم التسهيلات الائتمانية

ثالثا: أهمية التسهيلات الائتمانية

اولا: نظرة تاريخية عن تطور التسهيلات الائتمانية المصرفية

أن استخدام النقود كوسيط للتبادل ومقياس للقيم وأداة للدفع المؤجل وللادخار، يعتبر شرطا أساسيا لظهور الائتمان ولقيام مؤسساته المتعددة والمختلفة وذلك أن الائتمان هو علاقة بين طرف دائن وطرف مدين، يتم فيها مبادلة قيم حاضرة بقيم آجلة، وتعتمد هذه العلاقة على الثقة في قدرة الطرف الذي يحصل على القرض على السداد مع وجود فترة زمنية بين تسليم وتسديد القرض، فأن الطرف الذي يمنح الائتمان هو البنك الذي يعتمد على الودائع في تمويل هذه التسهيلات ويحقق منها عائدا، وهو الفرق بين الفوائد التي يتحصل عليها من المستفيدين من التسهيلات البنكية والفوائد التي يدفعها على الودائع الزمنية وودائع الادخار.

ويقصد بالائتمان المصرفي على مستوى النشاط الاقتصادي بأنه توفير وعرض السيولة على جميع العناصر العاملة في جميع وحدات النشاط الاقتصادي أو ما يحل محلها للتسهيل والمبادلات. (ناظم الشمري، 2008، ص92) .

وقد تطورت مؤسسات الائتمان عبر التاريخ حيث ظهرت العمليات الائتمانية بشكلها البسيط منذ العهود القديمة، فقد تم التعامل بها قبل الميلاد في أيام حضارة البابليين، وعرفها الصينيون منذ أوائل القرن التاسع قبل الميلاد، أما في العصور الوسطى أصبح الائتمان من أهم العناصر التمويلية الضرورية لإنشاء ونمو المنشآت المختلفة، وقد ساعد الائتمان المصرفي في بداية القرن السادس عشر على زيادة الإنتاج والتوزيع وتطوير الصناعات، مما أدى إلى زيادة الأرباح وتراكمها وظهور ما يسمى برأسمال التجاري، ونتيجة إلى ذلك توفر فائض من الأموال "النقود" عند التجار الأمر الذي أدى إلى تشجيع التجار للتوسع في التسهيلات ومنح القروض المختلفة مقابل فوائد مرتفعة، وهذه الفوائد المرتفعة شجعت التجار على منح المزيد من القروض والتسهيلات ، مما أدى إلى تنوع العمليات المصرفية وزيادة حجمها وتوسع نطاق أنشاؤها. (إسماعيل محمد ، بدون تاريخ، ص4)

وظهرت هذه العمليات في مدينة البندقية وبرشلونة وجنوى، في تلك الفترة كان التجار والصياغ يقوموا بحفظ أموال المودعين مقابل شهادات إيداعات أسمية، وقام التجار بتحويل هذه الودائع من حساب إلى حساب أخر، وذلك بحضور الدائن والمدين.

ونظرا لعدم طلب المودعين لودائعهم في وقت واحد قام التجار والصياغ باستخدام هذه الودائع كقروض مقابل فوائد، وظهرت ما يسمى السحب على المكشوف، أي قيام المودعين بسحب مبالغ تفوق أرصدتهم، وقد أدى التوسع في السحب على المكشوف إلى إفلاس العديد من التجار والصياغ، مما دفع المفكرين إلى المطالبة بإنشاء مصارف حكومية تقوم بحفظ الودائع، وتم أنشاء أول مصرف أمستردام وكانت وظيفته الأساسية قبول الودائع وحفظها وتحويلها من حساب إلى أخر عند الطلب بجانب بيع وشراء العملات والتعامل بالكمبيالات التجارية بإجراء عملية المقاصة.

وفي بداية ظهور المصارف منع القانون منح القروض، ورغم هذا الحظر منحت بعض التسهيلات إلى بعض المؤسسات مثل الهند الشرقية الهولندية ، وذلك بعد مضي فترة من أنشاؤها (إسماعيل محمد هاشم، بدون تاريخ، ص43) .

وتطورت المصارف التجارية عملياتها الائتمانية حيث تمكنت من القيام بكل العمليات الائتمانية، وذلك بقبول الودائع واستخدام هذه الودائع في منح القروض، والاعتماد عليها في إقراض غير المودعين ،وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الائتمانية للمصارف التجارية بجانب وظائفها الأخرى المتمثلة في تجميع المدخرات ومنح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل العمليات ذات الصبغة التجارية السريعة نسبيا، وعليه أصبح للبنوك وظيفتان رئيستين ، الأولى الوظيفة النقدية وهي مد الجمهور بالنقود

وحفظ نقود المودعين لديها، أما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الائتمانية وهي قيام المصارف بالمساهمة في تمويل المنشأة القائمة وتقديم الأموال للمشروعات الجديدة، (ناظم الشمري، 2008، ص95،96) .

وتقدم المصارف الائتمان المصرفي قصير الأجل وغيرها من التسهيلات والعمليات الائتمانية. ـ(محمد زكي الشافي ، بدون تاريخ، ص191،192)

ثانيا: مفهوم التسهيلات الائتمانية

للتعرف على طبيعة التسهيلات الائتمانية هو التعرف على مفهوم الائتمان.

توجد عدة تعاريف للائتمان تتكامل مع بعضها البعض، فقد عرف الائتمان بأنه: عملية متبادلة بين طرفين لقيمة حاضرة "نقود" في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها مضاف إليها مبلغ أخر يسمى الفائدة نظر تخلي الطرف الأول عن القيمة الحاضرة لفترة محدد، وهذا يعني أن هناك

طرفين في عملية الائتمان، طرف يمنح الائتمان "المقرض، الدائن" وطرف أخر يتلقى الائتمان" المقترض، المدين". (شامية، أحمد زهير، 2001، ص237)

يعرف بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعي أو معنويا بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في عرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالت توقف العميل عن السداد. ".(لفته، عبد السلام سعيد، 2000،ص13).

وينظر الى الائتمان المصرفي أيضا: كونه مقياسا لقابلية الشخص الطبيعي والاعتباري(فرد أو شركة) للحصول على القيم الحالية "نقود" مقابل تأجيل الدفع النقدي الى وقت معين في المستقبل. (د. الزبيدي، حمزة محمود، 2002م، ص18) .

فالائتمان المصرفي يعرف بأنه "الثقة التي يوليها البنك للعميل في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه". (الزبيدي حمزة محمود،2003 ص 26) .

ثالثا: أهمية التسهيلات الائتمانية

أن أهمية التسهيلات الائتمانية البنكية في المجالات الاقتصادية المختلفة تكمن في الدور الذي يلعبه الائتمان البنكي في تسوية كافة المبادلات التجارية الخارجية والداخلية ، تظهر هذه الأهمية واضحة في البلدان الصناعية المتقدمة حيث تمثل النقود البنكية(ودائع تحت الطلب) الجزء الأكبر من عرض النقود أو الجزء الأكبر من كمية وسائل الدفع (السليني ،2008،ص 11) وبالرغم من أهمية التسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو الاقتصادي ، إلا أنها في من الأدوات الحساسة قد تؤدي إلى ظهور بعض الاختلالات الهيكلية (تضخم أو كساد) يصعب معالجتها أذا لم يحسن استخدامها ، فالتوسع في منح التسهيلات يخلق قوة شرائية لا تجد مقابلها سلع وخدمات في الأجل القصير فترتفع الأسعار ويحدث تضخم ، وعندما تتردد البنوك في منح التسهيلات رغم حاجة الاقتصاد للأموال يحصل الانكماش ، وفي الحالتين ستؤدي التسهيلات الائتمانية إلي تشوهات في عملية التنمية الاقتصادية وتعيق تحقيق أهدافها ، وقد تؤدي إلى فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادي لما ينجم عنها سوء تخصيص للموارد الائتمانية ، ومن ثم اختلاف معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وبذلك تفقد التسهيلات الائتمانية أهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية ، بل وتعد إحدى معوقاتها ، وبذلك يجب منحها وفق سياسة ائتمانية تضمن تناسبها مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي وتكاملها مع السياسات الاقتصادية الأخرى . (لفتة ، عبد السلام سعيد ، 2004 ، ص 28) .

وللتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي :- (السيسي، 2008،ص59).

- تقوم البنوك التجارية بإعطاء التسهيلات الائتمانية والتي تساهم في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها المشاريع الاقتصادية ، وذلك لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها المالية المختلفة.
- تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه الجهاز البنكي للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته .
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالدفع ، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية .
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص إلى أخر ، وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع ، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال .
- تكمن أهمية التسهيلات الائتمانية في تسهيل وزيادة التبادل التجاري بين ليبيا والعالم الخارجي من خلال الاعتمادات وخطابات الضمان .
- تساعد التسهيلات الائتمانية في توزيع الموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات الاقتصادية واستخدامها الاستخدام الأمثل من خلال تسهيل انسيابها إلى مختلف المشاريع حسب احتياجاتها لكي يمكن تحقيق نمو اقتصادي متوازن حسب أهداف السياسة الاقتصادية والائتمانية للدولة ،(لفتة، 2000،ص18-20).
- منح الائتمان البنكي يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ، ورخاء المجتمع الذي تخدمه ، فيعمل الائتمان على خلق فرص عمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة .
- تقوم التسهيلات الائتمانية المساهمة في المشروعات الاقتصادية مثل شركات إنتاج الأدوية أو الغذاء والملابس وبناء المساكن وفي بنوك وشركات الملاحة والسياحة وغيرها ...الخ .
- عند تحويل خطط التنمية الاقتصادية بحيث يجب أن يكون التحويل لغرض محدد وذلك بتوفير الأموال اللازمة والمساهمة في قطاعي الصناعة والزراعة لما لهم دور كبير في الحياة الاقتصادية للمجتمع ، وكذلك رفع معدل نمو الصادرات وانخفاض معدل الاستيراد بالإضافة إلى تمويل مشاريع رجال الإعمال بما يتماشى مع مراكزهم المالية وذلك بالشكل الذي يمكنهم من تنمية مشاريعهم بسهولة وعدم التعرض إلى الأزمات المالية .

المبحث الثاني

اولا: الأغراض التي تمنح من أجلها التسهيلات الائتمانية
ثانيا: أشكال التسهيلات الائتمانية

Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
sjst.scst.edu.ly

اولا: الأغراض التي تمنح من أجلها التسهيلات الائتمانية

توجد عدة اغراض تمنحها المصارف من اجل التسهيلات الائتمانية وهى اغراض استهلاكية واغراض انتاجية وتنقسم إلى :

- أغراض استهلاكية : وهي التسهيلات التي تمنح للإفراد لتمكنهم من توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن بطريقة أفضل وذلك بحصولهم على السلع الاستهلاكية المعمرة كالأثاث والسيارات ، .....وغيرها ومن ثم تسهم هذه التسهيلات في تمكين الإفراد من الحصول على هذه السلع بالتقسيط وبما يتناسب مع دخولهم. (لفتة، عبد السلام سعيد، 2004، ص 28)
- أغراض إنتاجية : وهي التي تتعلق بالعملية الإنتاجية ، وينقسم الائتمان المقدم إليها إلى نوعين : (السيسي ، صلاح الدين ، 2008 ، ص ص 46 - 47)

1) تمويل النشاط الجاري (التجاري) : أن الغرض من التسهيلات الائتمانية هو استخدامها للمساهمة في تمويل الإنفاق الجاري للمشروعات (شراء مواد خام أو بضائع بغرض البيع ، دفع أجور ومرتبات ، مصروفات ...) .

2) تمويل النشاط الاستثماري : هذا النوع من التمويل يعد نمط استثنائي للبنوك التجارية ، ودورها كان مقتصر على تمويل النشاط التجاري أو توسعات استثمارية في مشروعات قائمة ، وذلك تمشيا مع الظروف الاقتصادية التي تتطلب المساهمة في تمويل العمليات الإنشائية والاستثمارية للمشروعات ، وذلك كله بالقدر الذي تسمح به موارد البنك .

ثانيا: أشكال التسهيلات الائتمانية

بالنظر إلى التطور الكبير الذي حصل في التسويق البنكي وتنوع الخدمات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها فإن التسهيلات الائتمانية تأخذ الإشكال التالية :-

الشكل الأول : التسهيلات الائتمانية النقدية المباشرة .

وهي قيام البنك بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان ويأخذ هذا الشكل من الائتمان إحدى الصور التالية :

1 ـ السحب على المكشوف: وهو ما يعرف (الحساب الجاري المدين) وهو : اتفاق بين البنك وطالب الائتمان بموجبه يضع البنك التجاري ائتمان نقديا بشكل تسهيلات تحت تصرف العميل يسمح له بالسحب منها بحيث يكون رصيد الحساب مدينا إلى حد معين ، أو بمعنى أخر وضع سقف أعلى متفق عليه مع العميل ، وذلك خلال فترة الائتمان التي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد ، (الزبيدي حمزة ، 2003 ، ص 99) .

وهذا النوع من التسهيلات قصيرة الأجل حيث يسمح البنك لعميله بالسحب من حسابه الجاري لدى البنك في حدود سقف معين متفق عليه ، وان أراد سحب مبالغ إضافية يستلزم موافقة إدارة الائتمان ، وعادة ما تتوسع البنوك في منح هذا الشكل من التسهيلات الائتمانية نظرا لانخفاض حجم المخاطرة وارتفاع العوائد الناتجة منها . (صداقة ، عبد العزيز علي ـ 1998م، ص69)

2 ـ القروض : تعد القروض من أهم أصول البنوك التجارية ، حيث تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ثلثي هذه الأصول ، وأن فوائدها مصدر أساسي لدخل البنوك ، حيث أن القروض من أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا ، وتتنوع القروض بتنوع الائتمانات السابقة فهناك القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة ، وهناك القروض التجارية والصناعية والزراعية والعقارية . (لفتة ، عبدا لسلام سعيد ، 2000م، ص 32).

3 ـ الكمبيالات المخصومة : وهي عبارة عن أوراق تجارية يتم التعامل بها كأداة لتسوية الديون ، نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل أجل الوفاة بتقديمها للخصم لدى البنك ، ويقصد بالخصم دفع البنك قيمة الورقة قبل موعد استحقاقها لحاملها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة عن المدة التي تتراوح بين تاريخ الخصم وموعد استحقاقها ويسمى سعر الفائدة بسعر الخصم ، وكذلك يقوم البنك بخصم نسبة أخرى لتغطية مصاريف التحصيل ، وتعتبر الكمبيالات من أحسن ضروب الاستثمار للبنوك التجارية لثبات قيمتها وعدم تعرضها للتقلبات كالأوراق المالية ، كما تمتاز هذه الأوراق باستعداد البنك المركزي بإعادة خصمها على الدوام. (حداد ، أكرم وهذلول ، مشهور 2008 ، ص 154) .

الشكل الثاني : التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة

تختلف هذه التسهيلات عن التسهيلات النقدية المباشرة في كون العميل لا يحصل على نقد بصورة مباشرة أي أن البنك لا يضع مبالغ نقدية تحت تصرف عميله ، لان المستفيد الحقيقي من التسهيل هو طرف ثالث غير العميل ، وهي تمثل التزاما فعليا ومباشر على البنك الا في الحالة التي يمتنع فيها العميل عن السداد .

وفيما يلي أكثر أشكال التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة :-

1 : الاعتمادات المستندية :

وهي تعهد كتابي صادر من البنك ، بناء على طلب العميل (مستورد بضائع) لصالح مصدرها يتعهد فيه البنك بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عيه في حدود مبلغ معين ، ولغاية أجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد التي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة ، وتتمثل إطراف الاعتماد المستندي فيما يلي : (السيسي ، صلاح الدين ، 2008 ، ص ص (96 - 97).

2 : خطابات الضمان (الكفالات المصرفية) :

وتعرف بأنها " عقد كتابي يتعهد البنك بمقتضاه (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه ، بناء على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) ، بمناسبة التزام ملقي على عاتق العميل المكفول ، وضمانا لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف . (الزبيدي ، حمزة - 2003 ، ص 105).

ومن هنا أن في خطاب الضمان يفترض وجود ثلاثة أطراف هم :

* البنك : هو من أصدر خطاب الضمان يكفل فيه عميله ، بناء على طلبه لمدة معينة وفي حدود مبلغ معين .
* العميل : الذي يطلب من بنكه إصدار خطاب الضمان لصالح المستفيد .
* المستفيد : وهو الطرف الذي أصدر البنك من أجله خطاب الضمان .

المبحث الثالث

اولا: دور التسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو الاقتصادي

ثانيا: العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاقتصاد

اولا: دور التسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم المهمة و الحيوية في الاقتصاد ، وذلك لان النمو الاقتصادي يعطي مؤشراً لاتجاه ومسار الاقتصاد الوطني ويعكس القوى التي ساهمت في زيادة ذلك المعدل، وتحرص معظم دول العالم على تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة من أجل تعظيم النمو الاقتصادي، ومن ثم انعكاس أثره على الأداء الاقتصادي للاقتصاد ككل وعلى معدل الرفاهة الاقتصادي .

ويعرف النمو الاقتصادي بان "الزيادة أو الإضافة الحقيقة في الناتج أو الدخل القومي عادة ما يعبر عنها بالزيادة الفعلية في متوسط حصة الفرد الواحد من ذلك الناتج أو الدخل القومي خلال فترة محددة". في النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي ،وعلي ذلك فان قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي التي تعبر عن ذلك النشاط وهناك عدة مقاييس ومعايير ومؤشرات يمكن أن يقاس النمو الاقتصادي من خلالها وهذه المعايير وتتباين من واجهة نظر الباحثين والاقتصاديين والدارسين للنمو الاقتصادي إلا أنها بصورة عامة يمكن تقسيم هذه المعايير والمقاييس والمؤشرات أو تصنيفها إلي مجموعات علي النحو التالي:

أولا: مجموعة المعايير والمقاييس والمؤشرات المرتبطة بالدخل والإنتاج.

ثانيا: مجموعة المعايير والمقاييس والمؤشرات الاجتماعية.

ثالثا: مجموعة المعايير والمقاييس والمؤشرات المرتبطة بالهيكلية الاقتصادية.

ولقياس النمو الاقتصادي في هذه الدراسة استخدمت الباحثة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "الذي يقيس إجمالي قيمة النهائية للسعر المنتجة بواسطة الاقتصاد الكلي من المقيمين وغير المقيمين " والذي يأخذ في الاعتبار أثر التغيرات في المستوي العام للأسعار كما استخدمت أيضا مؤشر نصيب الفرد من سلع وخدمات فهما المؤشران الدالان علي مستوي المعيشة

، لـــــــــذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج المحلي الإجمالي محور الاهتمام ويعمل الباحثون على قياسه وتتبع معدلات نموه .

1_ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

" يعتبر الناتج المحلي مقياساً للنشاطات الاقتصادية التي يقوم على ارض دولة معينة في فترة زمنية محددة هي السنة سواء أقام بهذه النشاطات مواطنو الدولة نفسها أم مواطنو الدول الأخرى على أرض الدولة المعينة " فالناتج المحلي الإجمالي في أي اقتصاد يعيني ببساطه ما تنتجه عناصر الإنتاج داخل البلد سواء كانت هذه العناصر محلية أو أجنبية .

_الناتج المحلي الإجمالي النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يعبر الاقتصاديون عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالناتج المحلي الإجمالي النقدي (الاسمي) حيث يتم تقييم السلع والخدمات على أساس الأسعار السوقية التي تتغير من سنة لأخرى، أي يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي النقدي على انه مجموع قيم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد بدون الأخذ في الاعتبار مستويات الأسعار

أما تقييم السلع والخدمات على أساس أسعار ثابتة وموحدة لكل السنوات التي نريد تقديرها فتسمى الناتج المحلي الحقيقي ، التي تساعد على أبراز القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي ،وتسهل عملية المقارنات بين نواتج السنوات المختلفة متجاوزين بذلك التغيرات التي تطرأ على الأسعار من حين لأخر (بعد استبعاد أثر التقلبات في الأسعار) .

وتستخدم الأرقام القياسية لإجراء هذا الاستبعاد ولمعرفة القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي يستخدم مخفض الناتج المحلي الإجمالي وهو يساوي خارج قسمة الناتج المحلي الإجمالي النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مضروبا في مائة .

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي النقدي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

2 ـ مؤشر نصيب الفرد من (GDP) الحقيقي :

يعد GDP مقياسا مبسطا للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد ، وأن النسبة المئوية للزيادة السنوية في GDP الحقيقي تعطي فكرة عن السرعة التي ينمو بها الاقتصاد ونصيب الفرد من GDP هو GDP مقسوما على عدد السكان . ألا إن حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي هي ليست مؤشرا دقيقا للسعادة التي يتمتع بها الفرد العادي في البلد ،" فعندما يتوزع الدخل بشكل متساو بين المواطنين يمكن لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن تعكس ما يتحصل عليه كل فرد "، (الحداد ، أمل العارف ، 2010م) .

ولكن في كثير من البلدان هناك تباين كبير في الدخول وتوزيعها ، حيث يحصل قلة من السكان على الأكثر والكثير منهم تحصل على القليل ، فيمكن لهذه البلدان أن يكون لديها حصة مرتفعة للفرد الواحد من GDP لكن الحقيقة فإن عدد كبير من مواطنيها في حالة فقر مقدح، (الدجيلي ـــ 2011 ، ص474).

ثانيا: العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاقتصاد والتنمية الاقتصادية

إن المصارف التجارية مساهمتها الأساسية في الحياة الاقتصادية للدول هي منح الائتمان المصرفي والذي يعتبر أهم وظيفة من وظائف المصارف التجارية وذلك لان السيولة النقدية (الأموال) التي تمنح التسهيلات الائتمانية ليست ملكيتها بل هي أموال المودعين لذلك تقوم المصارف التجارية برسم سياستها الائتمانية بما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وأهداف خطة التنمية الاقتصادية بالإضافة للمشاريع التي يقدم المصارف التجارية في المساهمة فيها بحكم ان المصارف التجارية منشئات تهدف إلى الربح ومن الطبيعي إن إرباح المصارف التجارية تزداد كلما زادت القروض التجارية والتي تمنحها غير إن هناك أسباب تحدد فيه حجم القروض ومن أهمها :

ـــ السيولة لدي المصارف التجارية والتزاماتها من حيث المودعين في سحب ودائعها باعتبارها ودائع تحت الطلب ومن ناحية أخرى التزام المصارف بإعطاء قروض إذا كانت الطلبات سليمة.

ـــ مدى ما يتوافر من ضمانات لإعطاء هذه القروض . وذلك لعلاقتها المباشرة بالمركز المالي للمصرف ومدى ما يحققه من أرباح .

لقد أصبحت عملية تقييم المشروعات بغرض منح الائتمان من أهم التحديات التي تواجهها إدارة المصرف التجاري وذلك يتطلب دراسة وافية تساعد إدارة المصرف على اتخاذ القرارات من اجل منح الائتمان المصرفي للمشروعات الاقتصادية والتي تحدد شروط منح الائتمان من حيث حجمه وفي نفس الوقت تكون هناك فائض في الموارد المالية وفرص الاستثمار في المشروعات حيث يعود على المجتمع بالنمو والرفاهية (الشماع ,خليل - 1999 ،ص71).

كذلك يهتم الاقتصاد الكلي واقتصاديات التنمية بمحددات النمو الاقتصادي ، وتركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على العلاقة بين تطور البنوك ومعدل النمو ، وتناولت عدد من الدراسات في العقدين الآخرين سواء في الجانب النظري أو التطبيقي إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين تطور البنوك والنمو الاقتصادي .

وفي هذا الجزء من الدراسة والمخصص لتوضيح طبيعة العلاقة بين تسهيلات البنوك والتنمية الاقتصادية ، حيث سيتم عرض آراء لعلماء اقتصاديين تؤكد أهمية دور تسهيلات البنوك في التنمية الاقتصادية مع عدم وجود تأثير كبير للتنمية الاقتصادية على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى الاقتصاد ، وآراء أخرى ترى أهمية دور التنمية الاقتصادية في زيادة حجم التسهيلات الائتمانية مع غياب أثر دور التسهيلات الائتمانية في دفع عجلة التنمية باتجاه تحقيق مؤشرات كلية مرتفعة ، وهناك رأي ثالث يرى بوجود علاقة سببية بين التسهيلات الائتمانية والتنمية الاقتصادية إذ هناك تأثير متبادل بينهما .

وهذه بعض الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق نمو اقتصادي في تطور القطاع المصرفي

يعتقد بعض الاقتصاديين ومنهم (Robinson,1966) ، أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور البنكي، كما يرى (Gurley and Shaw, 1900-1960) أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية، وهذا يعني أن اتجاه السببية يأتي من الناتج القومي إلى الأصول المالية، وتعتبر دراسة (Goldsmith, 1969) من أهم المساهمات التطبيقية التي دعمت الأساس النظري لدراسات (Gurley and Shaw) ، حيث أكد أنه في حوالي 35 دولة نامية ومتقدمة تم بحثها، تتجه المؤشرات المالية بها للزيادة مع نمو الدخل والثروة، بينما فرق (Patrick, 1966) بين نوعين من التطورات المالية: العرض القائد والطلب التابع، ويشير العرض القائد إلى الظاهرة التي يكون فيها إيجاد المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها استجابة للطلب على ذالك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد

وهناك بعض الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق تنمية اقتصادية في تطور القطاع المصرفي (Bagehot,1873) , (Schmbeter,1912) اللذين أكدا على أهمية دور البنوك في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، فبعد أن استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز، وظهرت أهمية الجهاز البنكي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، وأيده في ذالك كينز الذي اهتم بإعطاء القطاع البنكي أهمية كبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، ويرى شومبيتر أن الخدمات التي يقوم بها القطاع البنكي بين حشد للمدخرات وتقييم للمشروعات وإدارة للمخاطرة ومتابعتها جميعها ضرورية لأي نمو اقتصادي لخروج أفراد المجتمع من حالة ضعف الإنتاجية والحافز لديهم إلى تكوين شخصية المنظم القادر ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم مما يعكس الأثر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات البنكية في تحسين مستوى الدخل على مستوى الفرد والمجتمع (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطع التمويلي في التنمية، 2009م، ص11) ، وأن دراستي كل من (Mckinnon,1973) , (Shaw,1973) من أولى الدراسات الرائدة التي أكدت على أهمية دور القطاع البنكي في النمو الاقتصادي، فقد وجدت أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام البنكي تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتقود إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار

الخاتمة

العمل على وضع إلية تعمل على التوافق بين السياسة النقدية والسياسة الائتمانية والسياسة المالية للمصارف بما يضمن الاستفادة من فائض السيولة الناجم عن زيادة حجم الودائع نتيجة الإيرادات وذألك بإعادة تدويرها في استثمارات جديدة .

تطوير السياسة النقدية والمالية لتحسين البيئة الاستثمارية والذي يودى إلى زيادة الأداء في المصارف التجارية العامة والعمل على توجيه الائتمان المصرفي نحو الأنشطة الاقتصادية " كالزراعة والصناعة" ذات المردود الاقتصادي والحد من تركيز في قطاعات اقتصادية معينة بما يكفل إيجاد مصادر بديلة عن النفط والاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح

Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
sjst.scst.edu.ly

الائتمان وعدم أجبار البنوك التجارية على منح تسهيلات إلى جهات عامة متعثرة النشاط ورسم سياسة اقتصادية مستقرة وواضحة وإحاطة البنوك التجارية بمتطلبات التنمية وظروف الاقتصاد حتى تتمكن المصارف من القيام بدورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي

المراجع

1- إسماعيل محمد هاشم،مذكرات في النقود،الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت،بدون تاريخ.
2- الزبيدي ،حمزة محمود ـ إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (عمان : مؤسسة الوراق ، 2003) .
3- الدجيلي، قاسم وعبدالغني، علي، الاقتصاد الكلي، النظرية والتحليل، مالطا، منشورات الجا، 2011م،ط1 .
4- د ـ الزبيدي، حمزة محمود،أدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي،الوراق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2002م .
5- السيسي ، صلاح الدين ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والإفراد ، بيروت ، دار الوسام للطباعة والنشر ، 2008 ، ط3 .
6- حداد ، أكرم وهذلول . مشهور ـ النقود والمصارف ـ مدخل تحليلي ونظري (عمان : دار وائل للنشر ، 2008) ط 3.
7- شامية،أحمد زهير،النقود والبنوك،عمان، دار زهران للنشر،2001، ط1 .
8- صداقة ، عبد العزيز علي ،الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1998م.
9- لفتة : عبدالسلام سعيد ـ الائتمان المصرفي (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 2000).
10- محمد زكي الشافي،مقدمة في النقود والبنوك،دار النهضة العربية للنشر،بيروت،بدون تاريخ.
11- ناظم ، محمد نوري الشمري،النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،2008 م .
12- السليني ، أثر الائتمان على التنمية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008م.
13- الشماع ,خليل ـ البنوك التجارية ودورها التنموي، المجلة العربية المصرفية، ع 253 . عمان،الأردن 1999 .
14- تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطع التمويلي في التنمية، 2009م